

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

أثر إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي للبنوك السعودية

أسم الطالب
خالد عبد الفتاح الحازمي

مشروع تخرج- 1
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د. عبدالرحيم نادر
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

العام الدراسي:

2026

جدول المحتويات

3	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
4	1.1. المقدمة:
5	1.2. مشكلة الدراسة
5	1.2.1. فجوات على المستوى النظري
5	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي
6	1.3. أهمية الدراسة
6	1.3.1. على المستوى النظري:
6	1.3.2. على المستوى التطبيقي:
7	1.4. أسئلة الدراسة
7	1.5. أهداف الدراسة
8	1.6. فرضيات الدراسة
9	1.7. نموذج الدراسة
10	1.8. منهجية الدراسة
11	1.9. الدراسة الميدانية
12	1.10. مخطط المشروع المقترح
13	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة
14	2.1. المقدمة:
15	2.2. المتغير المستقل
16	2.3. المتغير التابع
17	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع
18	2.5. الخاتمة
19	قائمة المراجع

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة:

تُعد إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management - ERM) من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة التي تسعى المؤسسات إلى تطبيقها بهدف تعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وإدارة المخاطر المحتملة بصورة متكاملة (COSO, 2017). وقد ازدادت أهمية هذا المفهوم خلال السنوات الأخيرة نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية التي شهدتها بيئة الأعمال، والتي فرضت على المؤسسات المالية ضرورة تطوير أنظمة فعالة لإدارة المخاطر بمختلف أنواعها. (Fraser & Simkins, 2021)

ويُعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر نتيجة طبيعة عملياته المالية وتعامله مع مختلف الأطراف والمنتجات والخدمات المصرفية. لذلك أصبحت إدارة المخاطر المؤسسية أداة أساسية تساعد البنوك على تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من آثارها السلبية على الأداء المالي. (Lam, 2014)

وفي المملكة العربية السعودية يشهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً في ظل رؤية المملكة 2030 وما صاحبها من إصلاحات اقتصادية وتنظيمية تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي ورفع كفاءة القطاع المالي. وقد أدى ذلك إلى زيادة اهتمام البنوك السعودية بتطبيق أطر إدارة المخاطر المؤسسية وتحسين ممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية (البنك المركزي السعودي، 2024).

وتسهم إدارة المخاطر المؤسسية في تحسين عملية اتخاذ القرار وتخصيص الموارد بكفاءة وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة التحديات المستقبلية، كما تساعد في تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد بما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي. (COSO, 2017; Fraser & Simkins, 2021).

كما أشارت بعض الدراسات إلى أن تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية يسهم في تعزيز قيمة المنشأة وتحسين قدرتها على إدارة المخاطر بصورة أكثر تكاملاً، بما ينعكس إيجاباً على الأداء المؤسسي والمالي. (Beasley et al., 2005; Hoyt & Liebenberg, 2011).

وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، تسعى هذه الدراسة إلى بحث أثر إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي للبنوك السعودية، والتعرف على مدى مساهمة تطبيقها في تحسين مؤشرات الأداء المالي وتعزيز القدرة التنافسية للبنوك العاملة في المملكة (Al-Tamimi & Al-Mazrooei, 2007).

1.2. مشكلة الدراسة

أصبحت إدارة المخاطر المؤسسية من المتطلبات الأساسية في القطاع المصرفي، إلا أن نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بتأثيرها على الأداء المالي جاءت متباينة (Fraser & Simkins, 2021). كما أن مستوى تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية يختلف من بنك إلى آخر، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى تأثير هذه الممارسات على الأداء المالي للبنوك السعودية.

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية والأداء المالي، إلا أن نتائجها لم تتفق بشكل واضح حول طبيعة هذه العلاقة وقوتها. كما أن بعض الدراسات تناولت أثر إدارة المخاطر المؤسسية من منظور القيمة المؤسسية أو الأداء العام أكثر من تركيزها على البيئة المصرفية، في حين لا تزال الدراسات التي تناولت هذه العلاقة في البيئة المصرفية السعودية محدودة مقارنة بالدراسات الدولية، مما يشير إلى وجود فجوة معرفية تستدعي المزيد من البحث والتحليل. (Gordon et al., 2009; Hoyt & Liebenberg, 2011; Al-Tamimi & Al-Mazrooei, 2007).

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

تختلف البنوك السعودية في مستوى تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية وفي درجة نضج أنظمة الحوكمة والرقابة الداخلية لديها، كما تختلف في مؤشرات الأداء المالي المحققة (البنك المركزي السعودي، 2024). لذلك توجد حاجة عملية لدراسة أثر إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي للبنوك السعودية وتحديد مدى مساهمة هذه الممارسات في تحقيق الاستقرار والربحية.

1.3. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور المتزايد لإدارة المخاطر المؤسسية في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين الأداء المالي للبنوك، لا سيما في ظل التغيرات الاقتصادية والتنظيمية التي يشهدها القطاع المصرفي السعودي. كما تكتسب الدراسة أهميتها من الحاجة إلى فهم أثر تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي، بما يساهم في دعم جهود البنوك السعودية نحو تحقيق الاستدامة وتعزيز قدرتها التنافسية.

1.3.1. على المستوى النظري:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية والأداء المالي، والمساهمة في توضيح طبيعة العلاقة بينهما في القطاع المصرفي السعودي، إضافة إلى دعم الدراسات التي تناولت أثر إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المؤسسي والمالي في البيئات المختلفة، وتوفير أساس علمي يمكن أن تستفيد منه الدراسات المستقبلية في مجالات إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية. (Lam, 2014; Beasley et al., 2005; Gordon et al., 2009)

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في مساعدة إدارات البنوك على فهم أثر إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي، ودعم متخذي القرار في تطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين الربحية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي للبنوك السعودية (Fraser & Simkins, 2021 ; البنك المركزي السعودي، 2024).

1.4. أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس: ما أثر تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي للبنوك السعودية؟
الأسئلة الفرعية:

1. ما مستوى تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية في البنوك السعودية؟
2. ما مستوى الأداء المالي في البنوك السعودية وفق المؤشرات المالية الرئيسة؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية وتحسن الأداء المالي في البنوك السعودية؟
4. ما أثر عناصر إدارة المخاطر المؤسسية، مثل تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها والرقابة عليها، على الأداء المالي للبنوك السعودية؟
5. هل يسهم تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل الخسائر المحتملة في البنوك السعودية؟

1.5. أهداف الدراسة

الهدف الرئيس: التعرف على أثر إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي للبنوك السعودية.
الأهداف الفرعية:

1. قياس مستوى تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية في البنوك السعودية .
2. تحديد مستوى الأداء المالي في البنوك السعودية من خلال بعض المؤشرات المالية مثل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والربحية .
3. تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية والأداء المالي في البنوك السعودية .
4. قياس أثر أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية المتمثلة في: تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر، والاستجابة للمخاطر، والرقابة والمتابعة، على الأداء المالي للبنوك السعودية .
5. تقديم توصيات عملية تسهم في تطوير ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية في البنوك السعودية بما يعزز الأداء المالي والاستقرار المالي.

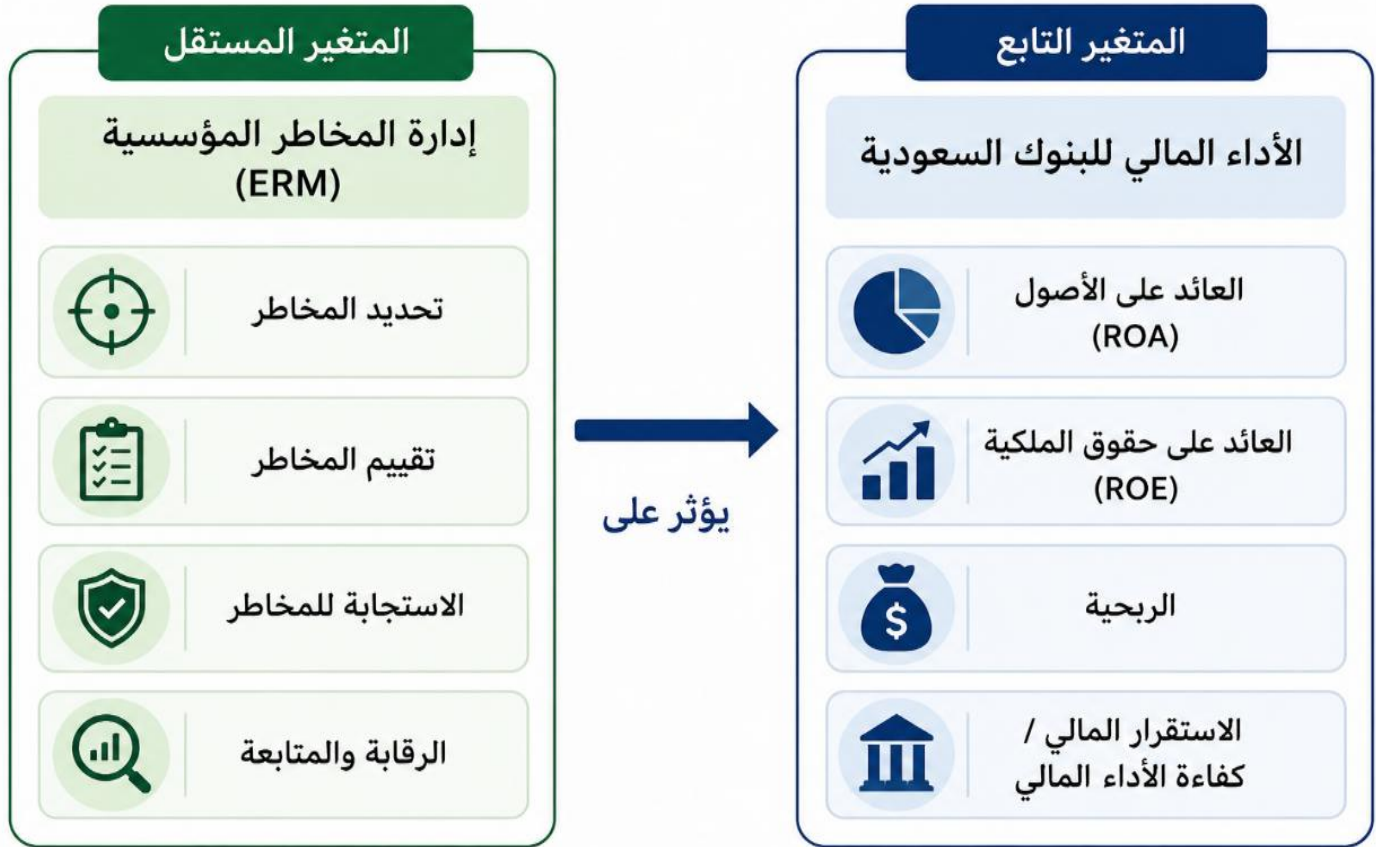
1.6. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية وتحسن الأداء المالي في البنوك السعودية .

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد المخاطر وتحسن الأداء المالي في البنوك السعودية .
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وتحسن الأداء المالي في البنوك السعودية .
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستجابة للمخاطر وتحسن الأداء المالي في البنوك السعودية .
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة والمتابعة على المخاطر وتحسن الأداء المالي في البنوك السعودية .
5. يؤثر التطبيق الفعال لإدارة المخاطر المؤسسية إيجابياً في مؤشرات الأداء المالي للبنوك السعودية.

1.7. نموذج الدراسة



تم التصميم بواسطة: الباحث (2026)

1.8. منهجية الدراسة

- فلسفة البحث: الوضعية
- منهج البحث: الاستنتاجي
- استراتيجية البحث: المسحي
- اختيار البحث: الكمي
- الأفق الزمني: المقطعي
- تقنيات وإجراءات البحث: الاستبانة والتحليل الإحصائي باستخدام الأساليب الوصفية والاستدلالية



تم التصميم بواسطة: الباحث (2026)

1.9. الدراسة الميدانية

سيتم تطبيق الدراسة ميدانيًا على البنوك السعودية، مع التركيز على العاملين في الإدارات ذات العلاقة بإدارة المخاطر المؤسسية، والرقابة، والحوكمة، والمراجعة الداخلية، والإدارة المالية. ويُعد القطاع المصرفي السعودي من القطاعات الحيوية التي تتطلب مستوى عاليًا من الكفاءة في إدارة المخاطر، نظرًا لطبيعة الأعمال المصرفية وما يحيط بها من مخاطر مالية وتشغيلية وتنظيمية قد تؤثر في استقرار البنك وأدائه المالي.

وتُعد البنوك السعودية بيئة مناسبة لإجراء هذه الدراسة؛ نظرًا لأهمية إدارة المخاطر المؤسسية في دعم الاستقرار المالي، وتعزيز الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والرقابية، والمساهمة في تحسين الأداء المالي للبنوك. كما أن تنامي المتطلبات الرقابية التي تفرضها الجهات الإشرافية، وفي مقدمتها **البنك المركزي السعودي [ساما]**، (2024). يزيد من أهمية دراسة أثر إدارة المخاطر المؤسسية في هذا القطاع.

وسوف يتم جمع البيانات من خلال استبانة تُوجّه إلى عينة من العاملين في البنوك السعودية من ذوي العلاقة بموضوع الدراسة، بما يساهم في الحصول على بيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تحليل أثر إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي. كما ستساعد نتائج الدراسة في تقديم توصيات عملية قد تساهم في تطوير ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية ورفع كفاءة الأداء المالي في البنوك السعودية.

1.10. مخطط المشروع المقترح

وضح مخطط المشروع المقترح الهيكل العام للدراسة والفصول الرئيسية التي ستتضمنها، حيث يبدأ الفصل الأول بالإطار العام للدراسة، ويشمل المقدمة، ومشكلة الدراسة، وأهميتها، وأسئلتها، وأهدافها، وفرضياتها، ونموذجها، ومنهجيتها، والدراسة الميدانية. ثم يتناول الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. أما الفصل الثالث فيركز على منهجية البحث والدراسة الميدانية، في حين يعرض الفصل الرابع نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات. ويختتم المشروع بالفصل الخامس الذي يتناول مناقشة النتائج والتوصيات والمقترحات المستقبلية.



تم التصميم بواسطة: الباحث (2026)

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

يتناول هذا الفصل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال استعراض الأدبيات العلمية التي تناولت إدارة المخاطر المؤسسية بوصفها المتغير المستقل، والأداء المالي بوصفه المتغير التابع، إضافة إلى عرض الدراسات التي بحثت العلاقة بينهما في القطاع المصرفي. ويهدف هذا الفصل إلى بناء أساس نظري يدعم الدراسة الحالية، ويساعد في تفسير طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية ومستوى الأداء المالي في البنوك، مع إبراز الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في البيئة المصرفية السعودية.

2.2. المتغير المستقل

تُعد إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management - ERM) من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهدف إلى تمكين المؤسسة من تحديد المخاطر التي قد تواجهها، وتقييمها، والاستجابة لها، ومتابعتها ضمن إطار متكامل يربط إدارة المخاطر بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. (COSO, 2017) وقد تطور مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية من كونه مجرد أداة للحد من الخسائر إلى إطار شامل يساعد المؤسسات على تحسين اتخاذ القرار، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز قدرتها على الاستمرار في بيئات الأعمال المتغيرة. (Lam, 2014)

وتزداد أهمية إدارة المخاطر المؤسسية في القطاع المصرفي بصفة خاصة، نظرًا لأن البنوك تواجه طيفًا واسعًا من المخاطر، مثل مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والتشغيل، والامتثال، والأمن السيبراني، وغيرها من المخاطر التي قد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على استقرار البنك وربحيته. (Fraser & Simkins, 2021) ومن هذا المنطلق، أصبحت إدارة المخاطر المؤسسية عنصرًا أساسيًا في البنوك الحديثة، ليس فقط للحد من الخسائر، وإنما كذلك لدعم التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة.

وفي هذه الدراسة، يُقاس المتغير المستقل إدارة المخاطر المؤسسية من خلال أربعة أبعاد رئيسة تمثل جوهر الممارسة الفعلية لهذا المفهوم في البنوك، وهي:

• تحديد المخاطر

ويقصد به قدرة البنك على التعرف على المخاطر المحتملة التي قد تؤثر في تحقيق أهدافه، سواء كانت مخاطر مالية أو تشغيلية أو تنظيمية أو استراتيجية. ويُعد تحديد المخاطر الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر، إذ لا يمكن إدارة ما لم يتم التعرف عليه بصورة واضحة ومنهجية. (Lam, 2014)

• تقييم المخاطر

ويشير إلى تحليل المخاطر التي تم تحديدها، من خلال تقدير احتمال حدوثها وحجم أثرها المحتمل على البنك، ثم ترتيبها بحسب درجة الأهمية. وتساعد هذه العملية الإدارة في توجيه الموارد نحو المخاطر الأكثر تأثيرًا، بما يرفع من كفاءة إدارة المخاطر داخل البنك. (COSO, 2017)

• الاستجابة للمخاطر

ويقصد بها اختيار الإجراءات المناسبة للتعامل مع المخاطر بعد تقييمها، سواء من خلال تجنب الخطر، أو تخفيفه، أو تحويله، أو قبوله ضمن حدود معينة. وتُعد جودة الاستجابة للمخاطر عاملاً مهماً في الحد من الآثار السلبية للمخاطر على العمليات والنتائج المالية للبنك. (Fraser & Simkins, 2021)

• الرقابة والمتابعة

ويُقصد بها متابعة فعالية إجراءات إدارة المخاطر بصورة مستمرة، والتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة، إضافة إلى مراجعة التغيرات في بيئة العمل والمخاطر الناشئة. وتسهم الرقابة والمتابعة في ضمان استمرارية فعالية نظام إدارة المخاطر، وفي اكتشاف أوجه القصور ومعالجتها في الوقت المناسب. (COSO, 2017)

وبناءً على ذلك، فإن إدارة المخاطر المؤسسية لا تمثل مجرد نشاط رقابي، بل تُعد إطاراً إدارياً متكاملًا يسهم في دعم القرارات، وتقوية الحوكمة، وتعزيز قدرة البنك على تحقيق أهدافه المالية والتشغيلية بكفاءة أعلى.

2.3. المتغير التابع

يمثل الأداء المالي أحد أهم المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الاقتصادية، ويُعبّر عن قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة لتحقيق الربحية، وتعظيم العوائد، والمحافظة على الاستقرار المالي (AI- (Tamimi & Al-Mazrooei, 2007). وفي القطاع المصرفي، يكتسب الأداء المالي أهمية أكبر؛ لأنه يعكس كفاءة البنك في إدارة موارده المالية، وقدرته على تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والمخاطر، بما يضمن استمراريته في بيئة تتسم بالمنافسة والرقابة التنظيمية العالية. ويُقاس الأداء المالي في البنوك عادة من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في الحكم على مستوى كفاءة البنك وربحيته، ومن أبرزها:

• العائد على الأصول (ROA)

يقيس العائد على الأصول مدى قدرة البنك على تحقيق أرباح من إجمالي أصوله، ويُعد من المؤشرات المهمة التي تعكس كفاءة الإدارة في استثمار موارد البنك وأصوله لتحقيق عوائد مناسبة.

• العائد على حقوق الملكية (ROE)

يشير العائد على حقوق الملكية إلى قدرة البنك على تحقيق أرباح من الأموال المستثمرة من قبل المساهمين، ويُستخدم لقياس مدى كفاءة الإدارة في تعظيم عائدات الملاك.

• الربحية

تمثل الربحية الهدف الأساسي لأي مؤسسة مصرفية، وتُعبّر عن قدرة البنك على تحقيق فائض مالي من أنشطته المختلفة بعد تغطية التكاليف والمصروفات. كما تُعد الربحية مؤشراً مهماً على سلامة القرارات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية داخل البنك.

• الاستقرار المالي / كفاءة الأداء المالي

يشير الاستقرار المالي إلى قدرة البنك على الاستمرار في أداء وظائفه المالية دون التعرض لاختلالات جوهرية نتيجة الصدمات أو المخاطر، في حين تعكس كفاءة الأداء المالي قدرة البنك على تحقيق أفضل نتائج مالية ممكنة باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية. وفي ضوء ذلك، فإن الأداء المالي في هذه الدراسة لا يُنظر إليه باعتباره نتيجة مالية مجردة، بل بوصفه انعكاساً لفعالية السياسات الإدارية والرقابية، ومن ضمنها ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية، وهو ما يجعل العلاقة بين المتغيرين ذات أهمية كبيرة في القطاع المصرفي السعودي.

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

حظيت العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية والأداء المالي باهتمام واسع في الأدبيات الإدارية والمالية، نظرًا لما يمكن أن تحققه إدارة المخاطر المؤسسية من آثار إيجابية على كفاءة القرارات، وجودة الرقابة، وتقليل الخسائر، وتحسين القدرة على الاستجابة للمتغيرات، وهي جميعها عوامل يمكن أن تنعكس على الأداء المالي للمؤسسات، وبخاصة البنوك. فمن الناحية النظرية، ترى أدبيات إدارة المخاطر أن وجود إطار مؤسسي متكامل لإدارة المخاطر يساعد المؤسسة على التعرف المبكر على مصادر التهديد، وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وتعزيز جودة القرارات، مما يدعم الاستقرار المالي ويحسن من النتائج المالية على المدى المتوسط والطويل (Fraser and Simkins 2021). كما يشير (COSO, 2017; Lam, 2014) إلى أن إدارة المخاطر المؤسسية لم تعد مجرد وظيفة رقابية، بل أصبحت عنصرًا داعمًا لتحقيق القيمة وتحسين الأداء المؤسسي.

أما على مستوى الدراسات التطبيقية، فقد أظهرت بعض الدراسات وجود أثر إيجابي لإدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي، من خلال تحسين الربحية، ورفع كفاءة استخدام الأصول، وتقوية القدرة على التعامل مع المخاطر وتقليل الخسائر المحتملة. ففي دراسة (Al-Tamimi and Al-Mazrooei 2007)، تبين أن إدارة المخاطر تُعد عنصرًا مهمًا في القطاع المصرفي، وأن البنوك التي تطبق ممارسات أفضل في إدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على التعامل مع التحديات وتحقيق نتائج مالية أفضل. كما أشارت بعض الدراسات الحديثة إلى أن وجود أطر واضحة لإدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية يسهم في تعزيز الأداء المالي للمؤسسات المالية ورفع كفاءتها التشغيلية.

وفي السياق العربي والسعودي، أكدت بعض الدراسات أن البيئة المصرفية السعودية تشهد اهتمامًا متزايدًا بتعزيز أنظمة الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر، في ظل المتطلبات التنظيمية والرقابية المتنامية، وهو ما يزيد من أهمية دراسة أثر إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي للبنوك السعودية. كما أن التقارير الصادرة عن البنك المركزي السعودي تؤكد أهمية الاستقرار المالي، وضرورة تطوير الأطر الرقابية والممارسات المؤسسية التي تدعم سلامة القطاع المصرفي واستدامته (البنك المركزي السعودي، 2024).

وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع، فإن نتائج الدراسات السابقة لم تكن متفقة بصورة كاملة؛ إذ أشارت بعض الدراسات إلى وجود أثر مباشر وإيجابي لإدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي، في حين أظهرت دراسات أخرى أن هذا الأثر قد يختلف بحسب مستوى نضج أنظمة المخاطر، وحجم البنك، وطبيعة البيئة التنظيمية، ودرجة التكامل بين إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة هذه العلاقة في البيئة المصرفية السعودية بشكل أكثر تحديدًا، من خلال التركيز على أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية وعلاقتها بمؤشرات الأداء المالي للبنوك. وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن إدارة المخاطر المؤسسية تمثل أحد العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك، إلا أن طبيعة هذا الأثر ومداه في البنوك السعودية ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

2.5. الخاتمة

استعرض هذا الفصل الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث تناول إدارة المخاطر المؤسسية بوصفها المتغير المستقل من خلال توضيح مفهومها وأبعادها الرئيسية، كما تناول الأداء المالي بوصفه المتغير التابع من خلال بيان أهميته ومؤثراته الرئيسية في القطاع المصرفي. كذلك ناقش الفصل العلاقة بين المتغيرين في ضوء ما ورد في الأدبيات والدراسات السابقة، والتي أشارت في مجملها إلى وجود ارتباط مهم بين فعالية إدارة المخاطر المؤسسية وتحسين الأداء المالي، مع استمرار الحاجة إلى مزيد من البحث في البيئة المصرفية السعودية. ويمثل هذا الفصل أساساً نظرياً للدراسة الحالية، ويمهد للمرحلة التطبيقية التي تهدف إلى اختبار هذه العلاقة ميدانياً في البنوك السعودية.

قائمة المراجع

المراجع المحلية

1. البنك المركزي السعودي. (2024). *تقرير الاستقرار المالي*.

المراجع الدولية

1. Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission. (2017). *Enterprise risk management: Integrating with strategy and performance*. COSO.
2. Fraser, J. R. S., & Simkins, B. J. (Eds.). (2021). *Enterprise risk management: Today's leading research and best practices for tomorrow's executives* (2nd ed.). John Wiley & Sons.
3. Lam, J. (2014). *Enterprise risk management: From incentives to controls* (2nd ed.). John Wiley & Sons.
4. Al-Tamimi, H. A. H., & Al-Mazrooei, F. M. (2007). Banks' risk management: A comparison study of UAE national and foreign banks. *The Journal of Risk Finance*, 8(4), 394–409.
5. Beasley, M. S., Clune, R., & Hermanson, D. R. (2005). Enterprise risk management: An empirical analysis of factors associated with the extent of implementation. *Journal of Accounting and Public Policy*, 24(6), 521–531.
6. Hoyt, R. E., & Liebenberg, A. P. (2011). The value of enterprise risk management. *Journal of Risk and Insurance*, 78(4), 795–822.
7. Gordon, L. A., Loeb, M. P., & Tseng, C. Y. (2009). Enterprise risk management and firm performance: A contingency perspective. *Journal of Accounting and Public Policy*, 28(4), 301–327.